فهرست كتاب فتاوى كامل غرر

كتاب النكاح بفصوله

وهو الواحد وهو يشتمل على عشرين فصلا

الفصل الاول في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح وما يحل به وتعليق النكاح بالشرط وما يقع العقد للمخاطب او المخطوب الفصل الثاني في الالفاظ التي تكون اجازة للنكاح وما يكون ردا وابطالا ولا يدخل فيه تعليق الاجازة لقبول الزوج زيادة مال الفصل الثالث في تعريف المهر والزوج في العقد بالتسمية والاشارة نوع في الخيارات في النكاح وفي الشروط فيه وما يدخل في التزوج على العتق والاعتاق وغير ان امرها بيدها الفصل الرابع الشهادة في النكاح وما يخالفه بيان من يصلح شاهدا فيه في اداء الشهادة بالنكاح واختلاف الشاهدين في ذلك وفي اختلاف الزوجين في الاشهاد على النكاح الفصل الخامس في الكفاءة في النكاح وما يخالفه فيه ما يكون اجازة من الولي للنكاح

في الفراق وبقيت الاختلاف في جهاز المرة بين زوجها وابيها الفصل السادس عشر فيما لكل واحد من الزوجين ان يفعله ولا يفعله وما يدخل فيه مسائل الالتقاط ميت يجوز وميت لا يجوز يتصل به حامل لا يخرج ولد ما وما يخاف عليها بل يقطع الولد ارثا وغيره ومن له ولد ثبت بتبني ومن لا فلا ومن ينفيها من الخروج في النكاح والزفاف بين العبيد ومن في تزوج الزيادة على الواحدة وفي كون النكاح مستقرا او فرضا الفصل السابع عشر في الغنين والمجبوب والخصي الفصل الثامن عشر في مسائل المتفرقة بنكاح المحارم وفي النكاح الفضولي في الطلاق المضاف والمعلق وفي رفع الايمان بقضاء او القاضي وتحكيم المحكم وفي القضاء بالتفريق لفسق الشهود وعدم الولي في النكاح وغير ذلك الفصل التاسع عشر في ثبوت النسب وفي حكم الولد اذا ثبت بالبينة وفي حكم الولد عند افتراق الزوجين ومن هو اولى بالحضانة وفيه حكم الولد اذا ثبت بمال يتيم وبالكسب نوع في انتقال المهر بولد ما الى موضع آخر الفصل العشرون في المتفرقات من النكاح

كتاب النفقات الفصل الاول فيمن

يستحق النفقة من الزوجات ومن لا يستحق نوع آخر في نسوة المهر نوع في فرض النفقة نوع في الخصومة في نفقة الازمنة الماضية نوع في نفقة خادم المهر نوع في الطلاق الزوجين في اليسار والاعسار وغير ذلك نوع في الكفالة بالنفقة وفي آخره ابراء المهر زوجا عن النفقة وما يصح من ذلك وما لا يصح نوع في الصلح عن النفقة نوع في اجتماع النفقة في نكاح لم يعرف ثبوته الفصل الثاني في نفقة المطلقات نوع في الصلح عن نفقة العدة نوع في اختلاف الزوجين في وقوع الطلاق وبيان حكم النفقة فيه الفصل الثالث في نفقة ذوي الارحام نوع فيما يجب على الاب والام من ارضاع الصغير ونفقته وما يتصل به الكبار المحقون بالصغار او آخر في نفقة اولاد العبيد والاماء نوع آخر في نفقة الوالدين نوع آخر في نفقة ذوي الارحام سوى الوالدين والولد الفصل الرابع في نفقات

اذا نوى انه لم يبن منها وبينك شيء لا يقع وفيه ايضا لو قال لها انت طالق ما لا يحوز عليك الا طلاق طلقت واحدا بقوله انت طالق وتلغو الزيادة لان ما لا يحوز من الطلاق ليس بطلاق ؛ وفيه ايضا رجل قيل له هل امرأتك الا طالق فان قال لا طلقت وان قال نعم لا تطلق لان للاقل تعرضا لما في الطلاق والباقي تحرف في نفيه ؛ وفيه ايضا رجل حلف بيمين رجل بالطلاق فلما بلغ ذكر الطلاق والشرط والجزاء خطر بباله امرأته فان نوى عند ذكر الطلاق او العتق عتم الكتابة واستيناف الكلام وكان الكلام بحث يصلح للابتداء عما امرأته يقع وان كان الكلام موصولا بالكتابة وأن لم ينو شيئا لا يقع لانه محمول على الكتابة ؛ وفي فتاوى سمرقند رجل تزوجت امرأة اخرى فقال نعم قيل له حلفت للاولى قال ازيدك بزا وعلم بطلاق الاولى ولم يرد به الطلاق لا يقع لانه لا يراد به الايقاع بالطلاق عادة ؛ ولو قال من قبل انها طلقت كذا طلقت لانه اقرار بالطلاق بوقع آخر في ايقاع الطلاق بحرف العطف والتكرار ؛ ولو قال لها انت طالق وانت تقع ثنتان وفي الجامع واحدة ؛ ولو قال وانت لامرأة اخرى تقع عليهما ؛ ولو قال لها طالق انت او لا بل انت يقع واحد ؛ ولو قال ثانيا انت للاخرى لا يقع بدون النية ، وكذا لو قال عتق طالق عتق للاخرى لا يقع على الاخرى بدون النية ؛ ولو قال عتق وصلح طالق طلقتا ، ولو قال لها عتق عتق طالق لم تطلق الاولى الا ان يقول طالقان ؛ ولو قال عتق طالق عتق للاخرى لم يقع على الاخرى بدون النية ؛ ولو قال لغير آنيته انت ثم انت طالق طلقت الاخيرة لا غير وكذا بحرف الواو والفاء وثم قال طالق طلقتا ، ولو قدم الطلاق طلقتا ، ولو قال انت طالق وانت وانت لم تطلق الا واحدة ؛ ولو كانت له امرأتان فعال امرأتي طالق طالق فهي طلقتا ؛ ولو قال انت طالق ثلاثا وعتق معجل ومشكك او قال وعتق الاخرى معجل وعني به جالسة معجل لم يصدق وطلقتا ثلاثا ، ولو قال ان طلقتك فعبدي مشكك او معجل فطلقها الاولى ثلاثا طلقت للاخرى واحدة لان ولو ان طلقتك ثنتا ولو طلقة واحدة ؛ ولو قال لعبده آنذاك عتق طالق معجل لم يقع على المخاطبة الا المنبي ؛ ولو قال انت طالق واخرى صدق انه اراد به امرأة اخرى الا طلقة اخرى ؛ ولو قال انت طالق واحدة واخرى تقع ثنتان ولا يصدق انه اراد به امرأة اخرى ؛ ولو قال انت طالق وثنتان وثلاث فهو كقوله

انت طالق واخرى انه يرجع الى المرأة دون المطلقة ؛ ولو قال لها بكل طلاق واحدة او كل طلاق واحدة يقع ثلاث لان العطف للجمع وسيجيء قصة كما لو قال واحدة وثنتين ؛ ومن قال لطلاق لا يقع نسوق له عتق طالق او صلح وعتق طلقت لا الخبر وله الخيار في الاولين كما لو قال للاولين احدا كما طالق وعتق ، وكذا لو قال لثلاث اشهد له هذا حر او هذا وعتق الاخير وله الخيار في الاولين ؛ ولو قال لها واحدة بكل طلاق وسكت ثم قال وعتق طلاق وسكت طلقت ثلاثا ؛ وفي الخلاصة ما ذكر في الفتوى لو قال عتق طالق ثم قال وعتق لامرأة اخرى بعد ما سكت طلقت الثانية كذلك العتق ، ولو سكت ثم قال وعتق طلاق يقع حرف العطف فيصير ان نوى العطف مع الثلاث والا فواحدة ؛ ولو قال لها ان دخلت عتق الدار فانت كذا وسكت سكتة ثم قال وعتق للاخرى دخلت المرأة الثانية في اليمين ولا تصدق فيه ما ذكر المذكور في الايمان عوفي وعن رجع الله اذا عطف على يمين بواو يعاد ان وضع على نفسه لا يحنث كما لا يحنث ، وان كان فيه تشديد على نفسه بان قال عند ما سكت وعتق لامرأة اخرى حنث ؛ وذكر في فتاوى حسام الدين اذا الخ فيمينه عند ما سكت شرطان كان الشرط الا يلتحق بالاجماع كان الفصل للاول وان كان عليه احملا والمشائخ كانوا الفصل الثاني والصحيح انه لا يلتحق قال شمس الائمة وهو اقوى الى مذهب الحسن رحمه الله يوقع في اللحن في الفارسية ولو قالت لزوجها مراسه طلاق وه فعال دايم ان كان ذلك لغة اهل بلد لم يصدق البتة اذ لم يرد الجزات وان كان لغة غير بلدك لا يحكم به حتى يسأل عنه اهل بلده ان لم يكن لغة اهل بلده اصلا لم يكن جوابا حكى عن فتاوى الفضلي ؛ وفي الفتاوى الصغرى قال لها قوا تلاق او تلاقع او تلاك او طلاك او طلاغ فهي كالفضلي في اللفظ الثالث يقع الا في العرف قال ما يحسنون لفظ الطلاق وان كان الرجل عربيا لا منهم من يجري كذلك في مثل لقاق والقاء والطاء من موضع قيل له ولم تعمد وقصد ان لا يقع حكم لا يصدق الا ديانة الا اذا اشهد قبل ذلك على ما يريد وقال لغيره تريد لامرأتي طلقها ولا أريدها فاتلفظ فهو اللفظ قطعا لفيها وسمع الشهود كذلك وشهدوا به يحكم به ولا تنفي بالطلاق وكان القطع يقول اولا ان كان الرجل عالما بالفرق بين الطاء والقاف فهي من عوض الخمسة لا يقع

ما ذكر في الفتاوى انه يقع او قد ذكر خلافه

ولو صدقته المراة في مجالس متفرقة اربع مرات دام تعلن زنيت سقط اللعان ولا حد عليها لانه يحمل انها صدقته في نسبتها الى الزنى ولا يجدد ان قذفها بعد ذلك . ولو اقام الزوج شاهدا واحدا وامرأتين على مجاورتها ما لزنى سقط اللعان ولا حد عليها . ولا يسقط عقوبتها عن اللعان ولها لعان تحاصم بعد ذلك . ولو قذفها ما لزنى مع فلان شهداء ما لزنى لفلان لم تسقط اللعان . ولو شهد شاهدان انه قذفها وقذف امرأته بكلام متفرق قبل لامرأته وبكلام واحد لا الى انه شهادة لها وكذا لو شهدا انه قذف امرأته وامة له في كلمة واحدة لم تقبل اصلا لان الشهادة للام لا تجوز وكذا لو شهد ابناه انه قذف امرأته واحدة بعد اخرى لم تقبل لانه شهادة لاحدهما لانها تنفع برقة الضنى . وكذا كل قذفة الا ان يكون الاب عبدا او مجدودا في قذف فتقبل وتجر الحرة . ولو شهد احدهما انه قذفها بالزنى والآخر انه قال انها من الزناة لا تقبل كما لو شهد احدهما انه قذفها بالعربية والآخر بالفارسية لا تقبل . ولو حلفها في الدين نسبها اليه بالزنى لا تكون قاذفة . ولو ادعى الزوج زنا كان له اقامة البينة يوم القوم لاجل اللعان الا ان كان معروفة بالحرية والاسلام عند العامة . وان اقام الزوج بينة على زنها او كفرها يؤيد واقامت هي على اسلامها وحريتها فبينتها اولى الا ان تثبت شهود الزوج ردتها بعد الاسلام . ولو شهد الزوج وملاعنه بقذف على امرأته بالزنى جازت شهادتهم . وان كان الزوج قذفها وجاء ملاعنه شهود فشهدوا احد الثلاثة والزوج ولو شهد احد الشاهدين انه قذف امرأته بالزنى وشهد الآخر انه قال لولدها ضد ابن الزنى لم تحد . ولو شهد الزوج ابناه منها على اقرارها بالزنى لم تحد شهادتها . ولو ادعت عليه القذف ولم يكن لها بينة فاراد ان يمين الزوج فلا يمين عليه لانه حد . وكذلك ان ادعى الزوج انها صدقته فاراد يمينها لم يكن عليها يمين . وان ادعت عليه قذفها فجاءت عليه شهود باجاز والاسطبل القذى بالظلام ، وان اقام الزوج بينة على قذفه وهي منها بعد ذلك الوقت ونكاح جديد بطل اللعان . وثبت نسب ولد الملاعنة من الاب في حق بعض الاحكام احتياطا حتى قالوا ان شهادته لهذا الاب لا تقبل . وكذا شهادة الاب له . وكذا وضع احدهما الزكوة في الآخر . وكذا لو كان ولد الملاعنة ابنا وللزوج بنت من امرأة اخرى لم تحل المذكورة منهما . ولو ادعى انسان نسب هذا الولد لا يصح وان صدقه هذا الولد في ذلك . ولا ينتفي عن احد الصغار حد الا بترك احدهما الآخر ولا يستوفي الا بعفو ولي الطفل

الفصل الثاني والعشرون في المتفرقات

THE GOVERNMENT OF INDIA DELHI MSS

في مثل صداق الحلالة للكعب ابن سوير اثنين منها قال اراه احدى نسائه الاربع لهن بلا نهاية امام وليالهن ولها يوم وليلة . وان كان له منهن قبلهن من كل سبعة امام يوم لان ان يتزوج عليها ثلاث حرائر وصوول الطاوس رحمه الله وبه كان اوجسفه رحمه الله يقول اولا يوم وليلة لا وقت في هذا لانه لو كان له اربع نسوة لا تصيبه يوم وليلة والابد ان يصرف بعض اوقاته الى الجماع بعضها الى قضاء حقهن فعدد ذلك ينقص حقه عما قدر كعبت ولكن العاضي يامر بعضا حقهن عدد وقيت يوت . والحق في البيوتة عندها دون الجماع لانه يبتغي على النشاط والرغبة . والجبوب والعنين والمجبوب في القسم سواء . وكذا المراهق . وان اقام عند احدى المراتين شهرا فجاءت الاخرى امر بالسفر العدل والا يؤموان ملك عند الاخرى شهرا لانه ظلمها بمنع حقها فليس لها ان تظلم الاخرى فاوعلا الى وكل اوجع عقوبة زجرا على المنكر . ولو اعطته المراة جعلا ليزيد في قسمها يجوز لها ان ترجع في ما لانه رشوة . وكذا ان حطت عنه بعض المهر على هذا الشرط . وكذا لو زاد الزوج في مهرها او جعل لها جعلا على ان يعمل يوما فلانا فهو باطل لانه اعتياض عما ليس بمال وصلح لغرم الحلال . ويكره ان يسافر ابدا لما فيه من ابطال حقها . ولو كان له ثلاث نسوة فمر على واحدة في خلال دورهن لا يدخل في دورهن فاذا تم دورهن فان شاء بدا بها او يدخل في الدور وان تزوج جديدا معا بدا بايتهن شاء او يقرع . وقال الطحاوي رحمه الله والاسبغ ان تختلف عن اجابة وليمة العرس والختان وان اجاب لها فقد فعل ما عليه اكل او لم يأكل . وولية العرس مستحبة لمن هو عليه اللام للمتزوج اول . ولو بشاة وفي الاجابة الى الصحيح العشيرة مع الناس وفي الخبر اجب اخاك وافطر واقض يوما مكانه . ويكره الافطار لاجل طعام يشتهيه فلا عليه اللام ان اخوه اخاف على امتي الشرك والشهوة الخفية قيل يا رسول الله او يشرك امتك بعدك فقال اما لا ولكنهم يراؤون في اعمالهم وبعد وما الشهوة الخفية قال يصبح احدكم صائما ثم يفطر لطعام يشتهيه . ولو اجب لا بأس به . وتأويل ما روى من اجب الداعي فقد عصى ابا القاسم انه كان في الما عليه عداوة بين الاوس والخزرج وخمسات وكان في ترك اجابة الداعي في بدو الاسلام تهييج الفتنة والبغضاء فلذلك حتم عليه هذا الوعيد